المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٠ يـولـيـو ١٩٨٩

دعوا الحياة تسير

منذ اكثر من عام تدخلت الحكومة فى موضوع شركات توظيف الاموال .. واصدرت قانونا تجمد بعده نشاط هذه الشركات . ووقع المودعون فى « حيص بيص » كما يقولون . ووسط الجدل الاجتماعى الذى ثار يومئذ . بين حجج المؤيدين لقيام هذه الشركات واسانيد المعارضين لها .

وسط هذا كله غرقت قضيتان رئيسيتان فى الظل :

قضية الاستثمار الداخلى فى مصر ..

وقضية اموال المودعين ..

لقد مرت قبل صدور القانون ٨ سنوات وهذه الشركات تعمل . ولم تكن هناك شكوى من احد ..

كان هذا ايام الفوضى كما يقول المعارضون لهذه الشركات . ولنفترض جدلا بأن هذا صحيح . كيف ينال المودعون حقوقهم فى ايام الفوضى . ثم تتوقف حقوقهم بعد تدخل الدولة لتنظيم الفوضى .. ؟

هذا سؤال مطروح فى الساحة . وهو سؤال له وجاهته . وهناك عشرات الاسئلة .. ماذا تم فى امر نقود المودعين ؟ اذا كانت موجودة فاين هى ؟ واذا كانت خرجت ولم تعد فاين ذهبت ولم تعد ؟

لقد اصبحت الحكومة مسئولة بعد ان تدخلت ، اذ يحمل التدخل معنى حمل المسئولية الكاملة .. والقيام بها .. واصلاح الخطأ لو افترضنا وجود خطأ .. ان الشلل الذى أصاب شركات توظيف الأموال واختلاف المحاسبين واختلاف مدارسهم ووجهات نظرهم والتهام البيروقراطية للوقت كان ماساة انسانية شملت كثيرا من الاسر التى اعتمدت فى حياتها على هذه الشركات ، لقد ركدت السوق .. وتاثرت حركة التصدير والاستيراد كما تاثرت حركة البيع والشراء . وضغط الناس مصروفاتهم ولكن الضائقة لم تزل قائمة ..

هذه قضية ، وهناك قضية اخرى ..

نحن نتحدث عن مصر كموطن جديد للاستثمار ، موطن يمتد عمقه الاستراتيجي فيشمل الدول العربية التى تحيط بنا .. والسؤال الآن .. هل هذا مناخ يصلح للاستثمار .. وهل يتحرك المستثمر الخارجى وهو يرى المستثمر الداخلى يتخبط فى الفخ .. ؟

ان المستثمر لا يلتفت كثيرا الى القوانين ، وانما هو يمد بصره عادة لأبعد من ذلك ويرقب تطبيق القوانين فى السوق .. اذا وجد السوق مستقرة اقدم على المغامرة .. واذا وجد العكس انصرف بنقوده وافكاره الى مكان آخر .. او فضل الانتظار فترة حتى تنجلى له الحقيقة . نحن نرجو اعادة النظر فى الأمر كله حرصا على مصالح المودعين ومناخ الاستثمار .. اصلحوا كما تريدون ولكن دعوا الحياة تسير ..

أحمد بهجت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية